وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 28 April, 2024

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يستقر مرتفعاً في إغلاق تداولات الأسبوع وسط مخاوف العرض

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفعت أسعار النفط عند التسوية يوم الجمعة، مستفيدة من الدعم من التوترات في الشرق الأوسط، لكن ارتفاع الدولار وبيانات التضخم في الولايات المتحدة بددت الآمال في أن يخفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) أسعار الفائدة قريبا، وهو ما أعطى سقفا للأسعار، وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت على ارتفاع 49 سنتا، أو 0.55 %، إلى 89.50 دولارا للبرميل. وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي على ارتفاع 28 سنتا، أو 0.34 بالمئة، إلى 83.85 دولارا للبرميل.

ومع تصاعد التوترات، قال الجيش الإسرائيلي يوم الجمعة إن قواته الجوية ضربت منطقة البقاع الغربي في لبنان وقتلت مسلحا نفذ هجمات ضد إسرائيل، وكثفت إسرائيل ضرباتها الجوية على رفح يوم الخميس بعد أن قالت إنها ستقوم بإجلاء المدنيين من المدينة الواقعة في جنوب قطاع غزة وستشن هجوما شاملا رغم تحذيرات حلفائها من أن القيام بذلك قد يتسبب في سقوط أعداد كبيرة من الضحايا.

وفي الوقت نفسه، حدت ضغوط الاقتصاد الكلي من المكاسب بعد أن أظهرت البيانات الصادرة يوم الجمعة تزايد التضخم. وفي الأشهر الـ 12 حتى مارس، ارتفع التضخم في الولايات المتحدة بنسبة 2.7 % بعد ارتفاع بنسبة 2.5 % في فبراير، وكانت الزيادة في الشهر الماضي متماشية على نطاق واسع مع توقعات الاقتصاديين. ولدى بنك الاحتياطي الفيدرالي هدف التضخم بنسبة 2 ٪. ومن المتوقع أن يترك البنك المركزي الأمريكي أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماع السياسة المقرر الأسبوع المقبل. وقال جون كيلدوف، الشريك في شركة اقين كابيتال: "كانت البيانات الاقتصادية هذا الصباح كافية للمشاركين في السوق لاستنتاج أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لن يخفض أسعار الفائدة في أي وقت قريب". وأضاف كيلدوف: "التوترات الجيوسياسية في السوق هي ما يبقينا عالياً. وهاتان القوتان المتنافستان يجب أن تبقينا تحت المراقبة". وقالت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين إن نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في الربع الأول من العام قد يتم تعديله بالزيادة وإن التضخم سيتراجع بعد مجموعة من العوامل الخاصة التي دفعت الاقتصاد إلى أضعف أداء له في ما يقرب من عامين. وقالت يلين إن النمو الاقتصادي الأمريكي من المرجح أن يكون أقوى مما تشير إليه البيانات الفصلية الأضعف. وتقلبت أسعار النفط منذ تصريحات يلين وإصدار بيانات التضخم يوم الجمعة. وفي الوقت نفسه، ارتفع الدولار إلى أعلى مستوى جديد له منذ 34 عامًا مقابل الين يوم الجمعة، مدعومًا جزئيًا ببيانات التضخم الأمريكية. وقال كيلدوف: "قوة الدولار تساعد على ممارسة الضغط السلبي اليوم".

واستقرت أسعار النفط على ارتفاع يوم الجمعة، لتقطع سلسلة خسائر استمرت أسبوعين بعد أن تجاهلت قوة

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الدولار في أعقاب بيانات التضخم المتزامنة في وقت تستمر فيه التوترات الجيوسياسية. وقفز الدولار مع ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة بنسبة 0.3 % الشهر الماضي، ليصل الرقم على مدى 12 شهرا حتى مارس إلى 2.7 %، مقارنة بتقديرات الاقتصاديين التي أشارت إلى ارتفاع بنسبة 2.6 %. ويعد مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي أحد مقاييس التضخم التي يتتبعها البنك المركزي الأمريكي لهدفه البالغ 2 ٪، وأدت علامات التضخم الثابت في البلاد إلى كبح المستثمرين للتوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيبدأ في خفض أسعار الفائدة في المستقبل القريب، حتى بعد صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي الأمريكية التي جاءت أقل من المتوقع في وقت سابق من هذا الأسبوع. وانخفض عدد منصات النفط العاملة في الولايات المتحدة إلى 506 من 511، وفقًا لبيانات يوم الجمعة من شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز، وهو ما يمثل أكبر انخفاض أسبوعي منذ نوفمبر. ويأتي الانخفاض في عدد الحفارات على الرغم من أن بيانات هذا الأسبوع أظهرت أن الإنتاج الأمريكي ظل ثابتا عند مستويات قياسية قريبة من الارتفاع. وبلغ إنتاج النفط الخام الأمريكي في الأسبوع المنتهي في 19 أبريل 13.1 مليون برميل يوميًا، دون تغيير عن الأسبوع السابق. وارتفعت الأسعار في الجلسات الأخيرة بعد أن أظهرت بيانات أن إجمالي المخزونات الأمريكية انكمش أكثر من المتوقع في الأسبوع الماضي، مما يشير إلى بعض الشح في أسواق النفط العالمية. كما ظلت المخاوف بشأن انقطاع إمدادات الشرق الأوسط قائمة مع تكثيف إسرائيل ضرباتها ضد غزة. ورغم أن الحرب مع إيران لم تتحقق، إلا أن الصراع بين إسرائيل وحماس لم يُظهِر سوى علامات قليلة على التوقف. ومن المقرر أيضًا أن تقوم الولايات المتحدة بحشد المزيد من المساعدات العسكرية لإسرائيل بعد أن وافق الرئيس جو بايدن على مشروع قانون في وقت سابق من هذا الأسبوع. وقد أبقى هذا بعض عناصر علاوة المخاطرة مؤثرة على أسعار النفط، مما ساعدها على التغلب على المخاوف المتعلقة بضعف الطلب وتراجع النمو العالمي. ومع ذلك، تم تداول أسعار النفط أقل بكثير من أعلى مستوياتها في خمسة أشهر التي سجلتها في وقت سابق من أبريل، حيث أدى عدم وجود تصعيد فوري في الصراع الإيراني الإسرائيلي إلى قيام المتداولين بتسعير بعض علاوة المخاطرة من النفط الخام.

وفي نتائج شركات النفط والغاز الكبرى، خالفت شركة إكسون موبيل يوم الجمعة تقديرات المحللين مع انخفاض أرباح الربع الأول بنسبة 28 ٪ على أساس سنوي، حيث طغى ضعف هوامش التكرير وانخفاض أسعار الغاز الطبيعي على مكاسب الحجم. وعكست أحدث النتائج من شركات النفط والغاز بما في ذلك شيفرون وتوتال إنيرجي، تراجعًا حادًا في أسعار الغاز الطبيعي بعد أن أدى فصل الشتاء الأكثر دفئًا من المعتاد في نصف الكرة الشمالي إلى خفض الطلب ودفع المخزونات إلى الارتفاع.

وسجلت شركة إكسون، التي تعكف على إتمام صفقة بقيمة 60 مليار دولار أمريكي لشركة بايونير ناتشورال ريسورسز، أكبر منتج للنفط الصخري، أرباحًا منخفضة في الربع الأول بلغت 8.22 مليارات دولار، بانخفاض عن صافي ربح قدره 11.43 مليار دولار أمريكي منذ عام.

وانخفضت أرباح إنتاج النفط والغاز بنسبة 14 % بسبب انخفاض أسعار الغاز الطبيعي، وانخفضت أرباح التكرير بنسبة 67 % بسبب ضعف هوامش الوقود، والمشتقات السوقية، وارتفاع تكاليف الصيانة، وقالت الشركة إن أعمالها في مجال المواد الكيميائية كانت بارزة، حيث تضاعفت أرباحها بسبب انخفاض تكاليف المدخلات وارتفاع الهوامش.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

"أويل برايس": أسعار النفط محاصرة بمخاوف التباطؤ الاقتصادي وتعثرت في تجاوز مستوى 90 دولارا

أسامة سليمان من فيينا

في الوقت الذي حققت فيه أسعار النفط أول مكسب أسبوعي، بعد أسبوعين من التراجع، أفاد تقرير "أويل برايس"، بأن أسواق النفط كانت على مدار الأسبوع، محاصرة بمخاوف تباطؤ الاقتصاد بسبب الارتفاع المستمر لأسعار الفائدة.

وأرجع الارتفاع إلى مزيج من انخفاض المخزونات في الولايات المتحدة والتوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط التي تعزز المعنويات الصعودية، موضحا أنه حتى مع تسجيل النفط أول مكسب منذ أوائل أبريل الجاري، فقد تعثرت الأسعار حتى الآن في تجاوز المستوى النفسي المهم البالغ 90 دولارًا للبرميل.

ونوه التقرير بأن المتداولين كانوا قلقين بشأن انخفاض الطلب في ظل الاقتصاد الأمريكي الضعيف، لكن اقتصاد الولايات المتحدة أثبت أنه أقوى من التوقعات السابقة.

إلى ذلك، أكد تقرير "ريج زون" أن أسعار النفط ارتفعت في ختام الأسبوع وسط إشارات على تشدد السوق الفعلي، بينما يواصل المتداولون تقييم المخاطر العالقة في الشرق الأوسط.

ولفت التقرير إلى انخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية إلى أدنى مستوى منذ يناير، في حين تشير مقاييس مثل التدفق النقدي لخام غرب تكساس الوسيط والفروق الزمنية الرئيسة إلى قيود العرض.

واعتبر التقرير أنه تم تقييد مكاسب النفط الخام من خلال البيانات الاقتصادية الأمريكية التي أظهرت ارتفاع التضخم في مارس، ما عزز المخاوف من استمرار ضغوط الأسعار، إذ قلص المتداولون توقعاتهم بشأن توقيت خفض سعر الفائدة الفيدرالي.

من ناحية أخرى وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط، لتقطع موجة خسائر استمرت أسبوعين، متلقية الدعم من المخاوف بشأن التوترات في الشرق الأوسط.

وارتفعت العقود الآجلة للخام الأمريكي 0.85 % خلال الأسبوع لتبلغ عند التسوية 83.85 دولار للبرميل، كما ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 2.53 % لتبلغ عند التسوية 89.50 دولار للبرميل.

من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة للنفط والغاز في الولايات المتحدة هذا الأسبوع، وفقًا للبيانات الجديدة التي نشرتها شركة بيكر هيوز يوم الجمعة.

وانخفض إجمالي عدد منصات الحفر بمقدار 6 إلى 613 هذا الأسبوع، مقارنة بـ755 منصة في نفس الوقت من العام الماضي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أرامكو السعودية ورونغشنغ الصينية تبحثان إنشاء مشروع مشترك للبتروكيماويات

الاقتصادية

ذكرت شركة أرامكو السعودية اليوم السبت أنها تبحث مع شركة رونغشنغ الصينية للبتروكيماويات إمكانية إنشاء مشروع مشترك في شركة مصفاة أرامكو السعودية الجبيل "ساسرف".

وأضافت في بيان أنها وقعت في الآونة الأخيرة اتفاقية إطارية للتعاون تنص على استحواذ محتمل لرونغشنغ على حصة 50 % في ساسرف.

وقالت أرامكو "تضع هذه الاتفاقية حجر الأساس لتطوير مشروع توسعة تحويل السوائل إلى كيميائيات في ساسرف، إضافة إلى استحواذ أرامكو السعودية المحتمل على حصة بنسبة 50 % في شركة نينغبو تشونغجين للبتروكيماويات المحدودة، التابعة لشركة رونغشنغ، والمشاركة في مشروع توسعتها".

واستحوذت أرامكو على حصة 10 % في رونغشنغ في يوليو 2023 من خلال شركتها التابعة أرامكو لما وراء البحار ومقرها هولندا.

فيما تملك رونغشنغ حصة 100 % في شركة نينغبو تشونغجين. كما أن لديها حصة في مشروع مشترك لإنتاج حمض التريفثاليك المنقى.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

روسيا تبحث طرق التغلب على أي عقوبات أوروبية تستهدف الغاز المسال

الشرق الأوسط

تبحث روسيا عن سبل للتغلب على أي عقوبات يفرضها الاتحاد الأوروبي على عمليات الغاز الطبيعي المسال، وهي عقوبات تصفها موسكو بأنها غير قانونية، وفق بيان من الكرملين، السبت.

وذكرت ثلاثة مصادر بالاتحاد الأوروبي، يوم الخميس، وفق وكالة «رويترز»، أنه من المتوقع أن تقترح حزمة العقوبات التالية المزمعة من المفوضية الأوروبية فرض قيود على الغاز الطبيعي المسال الروسي للمرة الأولى، منها حظر عمليات إعادة الشحن في الاتحاد الأوروبي واتخاذ إجراءات بحق ثلاثة مشاريع روسية للغاز الطبيعي المسال.

وقال دميتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين، إن أي قيود جديدة يفرضها الاتحاد الأوروبي ستصب في مصلحة الولايات المتحدة وستعني أن يتكلف قطاع الطاقة في أوروبا المزيد في سبيل الحصول على الغاز.

وانخفضت واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المُسال الروسي بشكل طفيف العام الماضي 2023، بعد ارتفاعها بشكل كبير في عام 2022، وسط مساعٍ في أن التكتل، يمكنه التخلّص من واردات الوقود الأحفوري من موسكو بشكل كامل.

ويمثل الغاز الطبيعي المُسال الروسي، وما تبقى من غاز خطوط الأنابيب الروسية 13 في المائة فقط من إجمالي إمدادات الكتلة العام الماضي، انخفاضاً من 40 في المائة في عام 2021، وفقاً لـ«ستاندرد آند بورز غلوبال كومودتي انسيتس».

وأظهرت بيانات من مجموعة بورصة لندن للأوراق المالية أن واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المُسال من روسيا بلغت 20.5 مليار متر مكعب في عام 2022، وهو ما يمثّل قفزة بنسبة 30 في المائة مقارنة بعام 2021، وقد شهدت هذه الواردات انخفاضاً طفيفاً العام الماضي، إذ بلغت 19.8 مليار متر مكعب.

وفي منتصف مارس الماضي، قالت مفوضة الطاقة الأوروبية كادري سيمسون إن الاتحاد الأوروبي يمارس ضغطاً متنامياً «تدريجياً» على مستوردي الغاز الطبيعي المسال الروسي لخفض مشترياتهم هذا العام.

تراجع إنتاج الوقود في أبريل

نقلت صحيفة «كوميرسانت» الروسية عن مصادر القول، السبت، إن منتجي النفط الروس خفضوا إنتاج الوقود في أبريل (نيسان) مقارنة بالشهر نفسه قبل عام بسبب هجمات الطائرات المسيرة الأوكرانية.

وقالت الصحيفة إن إنتاج البنزين عالي الأوكتان انخفض في الفترة من أول أبريل إلى 23 من الشهر نفسه 0.8 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق ليصل إلى 2.57 مليون طن. ومنذ بداية العام، تراجع الإنتاج 0.6 في المائة ليصل إلى 13.08 مليون طن.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وذكرت «كوميرسانت» أن المصافي خفضت إنتاج وقود الديزل على أساس سنوي 2.8 في المائة في فترة 23 يوماً من أول أبريل إلى 5.06 مليون طن، وقلّصت الإنتاج 1.5 في المائة منذ بداية العام إلى 25.96 مليون طن.

وقالت هيئة الإحصاءات الحكومية الروسية (روستات)، يوم الأربعاء، إن إنتاج الديزل والبنزين تراجع في الربع الأول.

في الأثناء، نقلت وكالة «تاس» للأنباء عن مسؤول تنفيذي يشرف على مصفاة نفط في منطقة كراسنودار الروسية قوله، السبت، إن إدارة المصفاة اضطرت إلى تعليق بعض العمليات بعد تعرضها لأضرار في هجوم بطائرات مسيرة أوكرانية.

ونقلت وكالة «تاس»، عن إدوارد ترودنيف مدير الأمن في مجموعة «سلافيانسك إيكو»، وهي الشركة المشغلة للمصفاة: «تم تعليق عمل المنشأة (سلافيانسك) جزئياً...».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

سلطات كردستان العراق تعمل على استئناف إنتاج الغاز في حقل «كورمور»

الشرق الأوسط

قالت وزارتا الكهرباء والموارد الطبيعية في إقليم كردستان العراق، السبت، إنهما تعملان مع شركاء لاستئناف العمليات في حقل «كورمور» للغاز، بعد توقف الإنتاج بسبب هجوم بطائرة مسيّرة أسفر عن سقوط قتلى.

وقالت حكومة الإقليم، إن ما لا يقل عن 4 عمال يمنيين قُتلوا، وأصيب عاملان آخران في الهجوم الذي وقع في وقت متأخر من مساء الجمعة. وأضافت أن إمدادات الغاز إلى محطات توليد الكهرباء توقفت لينخفض الإنتاج بنحو 2500 ميغاواط.

وندد الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد ورئيس حكومة الإقليم مسرور بارزاني بالهجوم، وقال بارزاني: «استهداف منشآت الطاقة التي تزود ملايين المواطنين في إقليم كردستان ومحافظات العراق بالكهرباء عمل إجرامي لا مبرر له، ويقوّض جهود أربيل وبغداد الرامية إلى تطوير قطاع الطاقة، خصوصاً أن هذه الاعتداءات تتكرر بوتيرة مثيرة للقلق، وتصل إلى حد جرائم الحرب».

ويملك كونسورتيوم اللؤلؤة، الذي يضم شركة «دانة غاز» الإماراتية للطاقة، وشركة نفط «الهلال» التابعة لها، حقوق استغلال «كورمور» و«جمجمال»، وهما من أكبر حقول الغاز في العراق.

ويقع حقل «كورمور» للغاز بالقرب من الأراضي الخاضعة للسيطرة العراقية ومحافظة كركوك، إحدى المناطق المتنازع عليها بين حكومة بغداد وأربيل عاصمة إقليم كردستان العراق الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي.

ويشهد العراق هجمات شبه يومية بطائرات مسيّرة وصواريخ منذ بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في أكتوبر (تشرين الأول).

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أمين عام «أوبك»: نهاية النفط لا تلوح في الأفق

عكاظ

أكد الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) هيثم الغيص، أن نهاية النفط لا تلوح في الأفق؛ لأن وتيرة نمو الطلب على الطاقة تعني أن البدائل لا يمكنها أن تحل محله بالمعدل المطلوب، وأن التركيز يجب أن ينصب على خفض الانبعاثات وليس استهلاك النفط.

وفي مقال نشره موقع المسح الاقتصادي للشرق الأوسط (ميس) أمس الأول (الجمعة)، كتب الغيص أن هناك «اتجاهاً مثيراً للقلق من الروايات» يستخدم مصطلحات مثل نهاية النفط، والتي من شأنها أن تروج لسياسات تذكي فوضى في قطاع الطاقة.

وأضاف في المقال الذي نشر الموقع رابطاً له على منصة (إكس) ونقلت (العربية) ماذا لو انخفضت الاستثمارات في الإمدادات نتيجة لذلك، واستمر الطلب على النفط في الزيادة، كما نشهد اليوم، و«الحقيقة هي أن نهاية النفط لا تلوح في الأفق».

وتعتقد (أوبك) أن استخدام النفط سيستمر في الارتفاع في العقود القادمة، على عكس هيئات مثل وكالة الطاقة الدولية التي تتوقع أن يبلغ ذروته بحلول عام 2030.

وكتب الغيص يقول إن قطاع النفط يستثمر في تقنيات مثل استخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه، والهيدروجين النظيف وغيرها، وهو ما يوضح أنه «من الممكن تقليص الانبعاثات مع إنتاج النفط الذي يحتاجه العالم».
وأوضح أن العالم استثمر أكثر من 9.5 تريليون دولار على تحول الطاقة خلال العقدين الماضيين، ومع ذلك لا تزال طاقة الرياح والطاقة الشمسية لا توفر إلا ما يقل قليلاً عن 4% من الطاقة العالمية، وراوحت النسبة الإجمالية لانتشار السيارات الكهربائية عالمياً بين 2% إلى 3%.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط والمناخ والنمو الاقتصادي بين الأساسات والادعاءات

اندبندنت

أحمد مصطفى

ملخص
تظل مصادر الطاقة من الشمس والرياح لا تلبي سوى 4 في المئة من الحاجات العالمية على رغم الاستثمار فيها بتريليونات الدولارات

أنهت أسعار النفط تعاملات الأسبوع مساء الجمعة مستقرة على ارتفاع أسبوعي للمرة الأولى منذ مطلع أبريل (نيسان) الجاري، مستفيدة من عمليات السحب الكبيرة من المخزونات، من ثم زيادة الطلب على العقود الخام الآجلة، وأيضاً من استمرار التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

لكن الأسعار ظلت دون حاجز الـ90 دولاراً للبرميل، في وقت استبعدت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) مقولات قرب نهاية عصر النفط، بحسب ما جاء في مقال للأمين العام للمنظمة نشر نهاية الأسبوع.

استقرت أسعار العقود الآجلة بنهاية تعاملات الأسبوع على 89.5 دولار لبرميل خام "برنت" القياسي، وعند 83.85 دولار لبرميل الخام الأميركي الخفيف (مزيج غرب تكساس)، ومما حد من ارتفاع الأسعار فوق حاجز 90 دولاراً للبرميل ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، وتبخر الآمال باحتمال خفض "الاحتياط الفيدرالي" (البنك المركزي) الأميركي أسعار الفائدة قريباً بعدما عزز التباطؤ في نمو قطاع التصنيعي في الولايات المتحدة توقعات الأسواق ببدء "الفيدرالي" في خفض سعر الفائدة.

أما الضغط الصعودي على الأسعار هذا الأسبوع بعد أسابيع من التراجع الطفيف، فيعود إلى انخفاض المخزونات التجارية الأميركية بصورة واضحة الأسبوع الماضي، واستمرار التصعيد في الشرق الأوسط ما يزيد المخاوف من اضطراب الإمدادات في ظل زيادة الطلب على النفط.

تقليل الانبعاثات وليس ترك النفط

في ما يتعلق بالطلب، تذهب تقديرات غالب المؤسسات إلى مواصلة الزيادة في الطلب، على عكس توقعات البعض بأن الطلب ربما وصل إلى ذروته وسيبدأ في التراجع. حتى وكالة الطاقة الدولية، التي تتزعم حملة "نهاية عصر النفط"، في أحدث توقعاتها تتفق مع تقديرات منظمة "أوبك" في شأن النمو السنوي للطلب العالمي على النفط، وإن اختلفت أرقام التوقعات قليلاً، إلا أن المنحى العام هو استمرار نمو الطلب على النفط باعتباره محرك أساس لنمو الاقتصاد العالمي.

قال أكبر مسؤول بمنظمة "أوبك" إن نهاية النفط ليست في الأفق لأن وتيرة نمو الطلب على الطاقة تعني أن البدائل لا يمكن أن تحل محله بالحجم المطلوب، وأن التركيز يجب أن ينصب على خفض الانبعاثات وليس استخدام النفط.

وفي تقرير المسح الاقتصادي للشرق الأوسط لمجلة "ميس"

أنقر هنا للرجوع للأعلى

التخصصية في مجال الطاقة الذي نشر أمس الجمعة، كتب الأمين العام لمنظمة "أوبك" هيثم الغيص، أن هناك اتجاهاً مثيراً للقلق من الروايات التي تستخدم مصطلحات مثل نهاية النفط، والتي لديها القدرة على تعزيز سياسات تثير فوضى في قطاع الطاقة العالمي. وتساءل الغيص، "ماذا لو انخفضت الاستثمارات في العرض نتيجة لذلك، لكن الطلب على النفط استمر في الزيادة، كما نشهد اليوم؟"، مؤكداً أن "الحقيقة هي أن نهاية النفط ليست في الأفق".

تأتي تصريحات أمين عام "أوبك" في مقاله بالمجلة في ظل بعض التوجهات التي تتحدث عن ضرورة التخلي عن الوقود الأحفوري (فحم ونفط وغاز) في سياق مكافحة التغيرات المناخية، على رغم أن اتفاق باريس للمناخ عام 2015 لم يذكر مسألة الاختيار بين مصادر الطاقة، إنما أكد هدف تقليل الانبعاثات الكربونية، وهناك آليات بالفعل لتقليل الانبعاثات من خلال "صيد" الكربون من الجو وتخزينه.

وكتب الغيص أن صناعة النفط تستثمر في تقنيات استغلال الكربون وتخزينه، والهيدروجين النظيف والاحتجاز المباشر للهواء، من ثم "إظهار أنه من الممكن تقليل الانبعاثات مع إنتاج النفط الذي يحتاج إليه العالم".

أخطار دعوة التخلي عن النفط

تتجاهل تلك الدعوات أن النفط ما زال يمثل أكثر من ثلث مزيج الطاقة العالمي الذي بدونه يتعطل النشاط الاقتصادي، وعلى الأرجح سيظل، في حين لا تقتصر الحاجة إلى النفط على توفر الوقود الذي تحتاج إليه البيوت للتدفئة والطبخ أو الأسر لقيادة السيارات وحركة وسائل النقل من البنزين إلى وقود الطائرات، بل إنه من دون النفط "لن يكون هناك الصابون ولا أجهزة كمبيوتر ولا إطارات سيارات ولا الحقن الطبية في المستشفيات وأنواع كثيرة من المستلزمات الطبية وغير ذلك"، وفق ما جاء في المقال.

بالنسبة إلى الداعين إلى أن تحل مصادر الطاقة المتجددة الأقل انبعاثات محل النفط فهم يتجاهلون حقيقة أنه من دون النفط "لن يكون هناك الفايبرغلاس ولا البلاستيك المطلوب لإقامة توربينات الطاقة من الرياح ولا الإيثلين اللازم لألواح الخلايا الضوئية".

فضلاً عن ذلك، فإن إنتاج الطاقة المتجددة عالمياً يظل لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من المعروض لتلبية الطلب العالمي على الطاقة، وعلى رغم أن "العالم استثمر أكثر من 9.5 تريليون دولار في كلفة التحول على مدى العقدين الماضيين، فإن طاقة الرياح والطاقة الشمسية ما زالت توفر فقط ما يقل قليلاً عن أربعة في المئة من الطاقة العالمية"، بحسب مقال الغيص.

ويضيف أمين عام "أوبك"، "الحقيقة هي أن كثيراً من البدائل لا يمكن أن تحل محل النفط بالمستوى اللازم، أو أنها لا يمكن تحملها في عديد من المناطق".

فقر الطاقة

النقطة الأخيرة التي في غاية الأهمية هي أن الداعين إلى تحويل الاستثمارات حصراً إلى مصادر الطاقة المتجددة يتجاهلون تماماً خيارات الناس حول العالم، بخاصة في الدول غير المتقدمة والغنية.

ومن يتحدثون عن "نهاية النفط" يتجاوزون حقيقة أن هناك نحو 700 مليون نسمة في دول العالم النامية والفقيرة ليست لديهم كهرباء، علاوة على أن هناك 2.3 مليار نسمة يفتقرون إلى وسائل الطبخ. ويتساءل هيثم

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الغيص في مقاله، "ألا يستحق كل البشر مستويات معيشة مثل سكان الدول المتقدمة؟ هل من المقبول ألا تحقق الجهود العالمية للتنمية المستدامة في البند السابع المتعلق بالطاقة النظيفة والتي يمكن تحمل كلفتها؟".

تجدر الإشارة إلى أن دعوات البعض مثل وكالة الطاقة الدولية وأصوات أخرى في الدول المتقدمة للتخلي عن الاستثمار في إنتاج الطاقة من الوقود الأحفوري يمكن أن يزيد من فقر الطاقة لدى شعوب الدول الصاعدة والنامية، ذلك في وقت لا يزيد استهلاك النفط في الدول النامية عن نحو برميل واحد، أو على أقصى تقدير أقل من برميلين للفرد من السكان سنوياً، بينما استهلاك النفط في دول الاتحاد الأوروبي يصل سنوياً إلى تسعة براميل للفرد، أما متوسط استهلاك النفط في الولايات المتحدة فعند 22 برميلاً للفرد في السنة.

ومع استمرار نهج انتقال السكان من الريف إلى الحضر، يتوقع أن يشهد العالم في السنوات الست القادمة زيادة كبيرة في استهلاك الطاقة مع استمرار النمو العالمي في كثافة الحضر، إذ يتوقع أن يزيد التحول الحضري للسكان بمقدار ما يوازي 50 مدينة بحجم العاصمة البريطانية لندن، لذا يتوقع أن يستمر نمو الطلب على النفط، على أن تشكل الدول الصاعدة والنامية القدر الأكبر من ذلك النمو.

ومن أخطار دعوات التخلي عن النفط وقصر الاستثمار على مصادر الطاقة المتجددة أن يشهد العالم نقصاً في المعروض من الطاقة بصورة كبيرة يقود إلى اضطراب أسواق الطاقة، وارتفاع الأسعار بصورة لا يحتملها كثر حول العالم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"توتال": ثروات ناميبيا النفطية تتطلب مشاريع ضخمة مثل غيانا

اقتصاد الشرق

قد تضاهي إمكانات ناميبيا النفطية يوماً ما غيانا، حيث أثارت اكتشافات النفط الأخيرة تحولاً اقتصادياً، وأدت إلى منافسة حادة بين أكبر الشركات في العالم.

قال باتريك بويان، الرئيس التنفيذي لشركة "توتال إنيرجيز" (TotalEnergies SE)، التي قامت إلى جانب العديد من الشركات الأخرى باكتشافات نفطية مهمة في الدولة الأفريقية: "تحتوي المياه مقابل سواحل ناميبيا على حصة كبيرة من النفط".

ذكر "بويان" خلال مقابلة في مقر الشركة الفرنسية بالقرب من باريس يوم الأربعاء: "لدى (شل) بعض النفط، ولدينا بعض النفط، وكذلك الأمر بالنسبة إلى "غالب " (Galp) "، مشيراً إلى سيناريو "مثل ما يحدث اليوم في غيانا".

خلال العامين الماضيين، قامت "توتال إنيرجيز و"شل" و"غالب إنرجيا" (GALP Energia SGPS SA) باكتشافات قبالة الساحل الجنوبي الغربي لأفريقيا حولت ناميبيا ذات الكثافة السكانية المنخفضة إلى محطة جذب للاستكشافات النفطية. وعلى الرغم من أنه لم يُعط بعد الضوء الأخضر لتطوير المشاريع، إلا أن الآمال كبيرة في البلاد بأن ازدهاراً اقتصادياً مماثلاً لذلك الذي شهدته غيانا قد يكون مرتقباً.

تطوير الأعمال النفطية

أصبحت الدولة الواقعة في أميركا اللاتينية أسرع اقتصاد نمواً في العالم بعد أن استفادت شركة "إكسون موبيل" من اكتشافات بحرية كبيرة هناك. في وقت سابق من هذا الشهر، وافقت الشركة الأميركية رسمياً على تطوير سادس مشروع نفطي في غيانا، ما سيجعلها يوماً ما دولة منتجة للنفط أكبر من فنزويلا، وهي الدولة المجاورة لها والعضو المؤسس في "أوبك".

حذّر "بويان" من أن تطوير العديد من المشاريع التي يقودها مختلف الشركات في ناميبيا سيكون أكثر تعقيداً، بدلاً من شركة "إكسون" التي تقود التطوير وحدها في غيانا.

أشار إلى أنه بحلول نهاية العام المقبل، تهدف "توتال إنرجيز" إلى الموافقة على أول تطوير نفطي لها في ناميبيا عند اكتشاف حقل "فينوس" (Venus)، الذي قد يشمل سفينة عائمة للإنتاج والتخزين والبيع بطاقة إنتاجية تصل إلى 180 ألف برميل يومياً. لافتاً إلى أن الشركة ستواصل استكشاف حصتها النفطية قبل النظر فيما إذا كانت قد تحتاج إلى المزيد من سفن الإنتاج، وأنها قد تتشجع على ذلك، نظراً لأن "شل" حققت، فيما يبدو، اكتشافاً آخر في منطقة مجاورة.

زار مسؤولون من وزارة المناجم والطاقة في ناميبيا، وشركة النفط الحكومية "نامكور" (Namcor)، غيانا في أواخر العام الماضي طلباً للمشورة بشأن تطويرات الأعمال النفطية، بما في ذلك مشاركة الشركات المحلية، وزيادة الوعي العام وتوسيع مرافق الموانئ.

قالت ماجي شينو، مفوضة النفط في الوزارة في ناميبيا، في رد عبر البريد الإلكتروني على الأسئلة: "شهدت البنية

أنقر هنا للرجوع للأعلى

التحتيـة في غيانـا مشـكلات كـثيرة، وقـد تلقينـا نصيحـة بـأن نأخـذ الوقـت الكافي وإجـراء تقييـم مناسـب للبنيـة التحتيـة".

أنـقـرهـنـا للرجـوع للأعـلى

أنس الحجي: 4 أسباب أعفت النفط الإيراني من عقوبات "بايدن"

الطاقة

أحمد بدر

مع تراجع الولايات المتحدة أكثر من مرة عن تطبيق عقوبات جديدة على النفط الإيراني، يواجه الرئيس الأميركي جو بايدن أزمة كبيرة، تتمثل في تراجعه عن وعوده الانتخابية، بإعادة العلاقات بين واشنطن وطهران.

ويوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن أزمة بايدن الحقيقية أنه وعد الشعب الأميركي خلال الانتخابات بأنه سيعيد العلاقات مع إيران، ويعيد الاتفاق الذي عُقد في عام 2014، لتحجيم البرنامج النووي لطهران.

جاء ذلك خلال أولى حلقات الموسم الجديد من برنامج "أنسيّات الطاقة"، الذي يقدمه الدكتور أنس الحجي عبر منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، التي قدمها هذا الأسبوع تحت عنوان "النفط والسياسة بين بايدن وإيران".

ولفت الحجي إلى أن أزمة بايدن هنا تكمن في أن إيران اكتشفت أن التعامل مع الولايات المتحدة يعتمد على الشخص الموجود في البيت الأبيض، فإذا عقدت اتفاقية مع رئيس وخسر بعد 4 سنوات، فإلى أين ستذهب هذه الاتفاقية؟ لذلك كان واضحًا من البداية -حتى قبل مجيء بايدن- أن العودة لاتفاق 2014 شبه مستحيلة.

لماذا تغاضى بايدن عن العقوبات؟

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن عودة إيران إلى اتفاق عام 2014 تُعد شبه مستحيلة، لا سيما أنها ستطالب بأن يكون الاتفاق من خلال الكونغرس الأميركي وليس عبر البيت الأبيض، وهو أمر مستحيل، لأن الكونغرس لن يوافق على أي اتفاق مع طهران.

لذلك، وفق الحجي، ليس هناك أي دافع لإيران أن توافق، ولكن المشكلة أن الرئيس الأميركي جو بايدن وعد، والآن يتفاوض الطرفان في فيينا من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ انسحب الإيرانيون مرات عدة من الاجتماعات.

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن بقاء الإيرانيين على طاولة المفاوضات يجعل بايدن يتغاضى عن العقوبات المفروضة عليها، وهذا هو الحل الوحيد الذي يمنحه الأمل في بقائهم على الطاولة، إذ يمكن حينها التوصل معهم إلى حل، وكان هذا أول أسباب تجاهل العقوبات.

ولكن، عندما غزت روسيا أوكرانيا في 24 فبراير/شباط 2022، وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على النفط الروسي، إذ -وهذا أمر مضحك- حرم نفسه من النفط الروسي وكأنه فرض عقوبات على نفسه، أرسل بايدن رسالة عبر دولة خليجية إلى طهران، منحها الضوء الأخضر بأنه سيتغاضى بالكامل عن العقوبات إذا أرسلت النفط إلى أوروبا، وهو ما حدث، ووصل النفط الإيراني إلى موانئ أوروبا علنًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وعلى الرغم من ذلك، وقعت طهران في إشكالية أن العقوبات في النهاية ما زالت موجودة، لأن هذه الدول الأوروبية يجب أن تدفع ثمن النفط الإيراني ولا تستطيع ذلك بصورة مباشرة، وبالتالي عليها فتح حساب خاص في البنك وتضع فيه المبالغ لحين انتهاء العقوبات وعندها يجري تحويلها إلى إيران.

وهنا، بحسب الدكتور أنس الحجي، لعب الإيرانيون لعبة كبيرة، عندما عرفوا أن الرئيس الأميركي جو بايدن مضطر، موضحًا أن هذه اللعبة كانت كبيرة، لأن بايدن طلب من دول الخليج زيادة الإنتاج للتعويض عن النفط الروسي، فرفضت دول الخليج، لذلك تواصل الإيرانيون مع بايدن وقالوا له إن العرب لم يساعدوك ولكننا مستعدون للمساعدة.

وتابع: "الإيرانيون أخبروا بايدن أن لديهم نحو 70 أو 80 مليون برميل من النفط العائم، الذي لم يتمكنوا من بيعه بسبب العقوبات التي يفرضها عليهم، فإذا جرى التغاضي أو إلغاء العقوبات، يمكن توفير مزيد من النفط في الأسواق".

وفي تلك المدة، كان بايدن قد قرر السحب من المخزون الإستراتيجي الأميركي، فراقت له الفكرة، وبدأ السحب من المصدرين في الوقت نفسه، من المخزون الإستراتيجي الأميركي، والمخزون العائم الإيراني، ليجري تصفية مخزون النفط الإيراني العائم بالكامل، وهو ما استفادت منه طهران بصورة كبيرة.

كيف استفادت إيران من بايدن؟

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن إيران استفادت من الرئيس الأميركي جو بايدن بصورة كبيرة، إذ إنها عندما علمت بأنه في مأزق ويحتاج إلى النفط، تحركت حكومتها، إذ زادت استثماراتها وإنتاجها من النفط الإيراني، كما زادت صادراتها.

وأضاف: "لكن الإيرانيين اكتشفوا أنهم لا يستطيعون البيع إلى أحد يريد شراء نفطهم، لأنهم إذا باعوه للهند أو الدول الأوروبية لن يحصلوا على الأموال بصورة مباشرة، لذلك ركزوا على دولتين، هما الصين والعراق، لأن الأولى تدفع لهم وتعطيهم أشياء في المقابل أيضًا، أي أن هناك مقايضة، أي يحصلون على أموالهم بصورة مباشرة".

لذلك، وفق الدكتور أنس الحجي، قرر الإيرانيون تحويل مزيد من النفط الإيراني إلى الصين، في محاولة للحصول على عائدات مباشرة، ومن ثم جرى دعم الاقتصاد الإيراني بصورة كبيرة تحت مرأى ومسمع الرئيس الأميركي جو بايدن الذي لم يتحرك نهائيًا لوقف هذه العمليات.

الغريب في الأمر، أنه رغم تغاضي بايدن ورغم معرفة الجميع أن إيران أُعطيت ضوء أخضر، فإن طهران وبكين واصلتا عمليات تصدير النفط في الخفاء، وهذا يوضح أنهما حاولتا عدم كشف هذه العمليات للأميركيين من جهة، واحتمال عودة العقوبات بأي وقت من جهة أخرى، لذلك لم يكن هناك داع لتغيير هذا النظام في التعامل بينهما.

وبالنسبة إلى إيران، كان لدى نظامها اقتناع كامل بأن العقوبات ستعود، واختار أن تكون الاستثمارات التي قاموا بها للتنقيب عن النفط واستخراجه في أحواض اختاروها إستراتيجيًا وليس اقتصاديًا، أي أن هناك أحواضًا نفطية في إيران غنية جدًا وتكاليفها بسيطة، ولكنهم اختاروا أماكن أخرى احتياطياتها أقل وتكاليفها أعلى، ولكن يمكن تهريب النفط منها بسهولة.

وتابع: "هذا يدل على أن النظام الإيراني يعرف أن موضوع العقوبات سيعود يومًا ما مع تغير الرؤساء في أميركا، وهذا

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الكلام مهم، لأنه يعني في النهاية أن فرض أي عقوبات لن يؤتي ثماره، لأن إيران والصين أتقنتا تهريب النفط الإيراني، ولكن في الأساس تجاهل بايدن موضوع العقوبات ليُبقي الإيرانيين على طاولة المفاوضات، للتوصل إلى اتفاق نووي، من أجل البرنامج النووي".

وأشار إلى أن أحد الأسباب أيضًا للتغاضي عن العقوبات، اقتراب موعد الانتخابات الأميركية، في حين بايدن لا يريد أن ترتفع أسعار النفط بأكثر مما هي عليه الآن، التي تدور حول 85 دولارًا لخام غرب تكساس الوسيط، ونحو 90 دولارًا لخام برنت، ومن ثم فهي قريبة بنحو 5 إلى 10 دولارات من الحدود الخطرة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.